مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية
لمحمد عبده محجوب

قراءة عدنان حمود

يعتبر هذا الكتاب مقدمةً لدراسة المجتمعات البدوية وينطوي على محاولة لعرض منهج وتطبيقات له في بعض المجتمعات العربية بوجه خاص. وبجانب هذه المقدمة تسعة فصول تعنى ببيان أهمية الدراسات السوسيوانتروبولوجية في المجتمعات البدوية، ومسائل أو طرق البحث التي يعتمد عليها الباحثون الحقليون في جمع المادة التي يعتمدون عليها في تحليلاتهم والمنهج العلمي الذي يستخدمونه في تلك التحليلات وبخاصة فيما يتعلق بأهمية الاتجاه التاريخي المقارن كمنهج للبحث في دراسة تلك المجتمعات البدوية، وبعرض لبعض نماذج من المشكلات التي تعالجها تلك الدراسات السوسيوانتروبولوجية في المجتمعات البدوية، كما عنيت فصول أخرى بدراسة أثر الظروف الإيكولوجية في بنية المجتمعات البدوية، وبخصائص القانون العرفي والتضامن الثأري والعقوبة في المجتمع البدوي الانقسامي، وبالجزاء الغيبي والزعامة الدينية والضبط الاجتماعي في تلك المجتمعات البدوية، وبعرض لبعض مشروعات التنمية الاجتماعية يتضمن خططاً وتقييماً لها. وانتهت تلك الفصول بخاتمة وملحقين يضم أولهما النص الحرفي لقانون الغواصين في الكويت ويضم الثاني نصوص القانون

(*) محمد عبده محجوب: مقدمة لدراسة المجتمعات البدوية (منهج وتطبيقه)، الكويت ١٩٧٤ - ٣٤٦ ص.

العرفي في مجتمع أولاد علي في الصحراء الغربية المصرية.

يتناول الفصل الأول الضرورات التاريخية والمنهجية والمنطقية التي دفعت الباحثين إلى الاهتمام بالمجتمعات البدائية أو المنعزلة ثم المجتمعات البدوية في وقتنا الحاضر. فبعد تقديم المؤلف تعريفات موجزة لمصطلح الانتروبولوجيا مرتكزاً على دراسات مالينوفسكي ورادكليف براون، يحلل الضرورات التاريخية والمنهجية التي دفعت الباحثين الانتروبولوجيين إلى الاهتمام بوجه خاص بدراسة تلك المجتمعات التقليدية، ويخلص إلى أنها كانت مرتبطة بطبيعة مصادر المعلومات التي توفرت لدى هؤلاء الباحثين الأوائل، وقامت على أساسها التحليلات التطورية التي عنيت بها تلك الدراسات الانتروبولوجية المبكرة، وتمثلت تلك المصادر إلى حد بعيد في كتابات الرحالة والمبشرين ورجال الإدارة في المستعمرات الأوروبية في القارة الافريقية وغيرها من بلاد الشعوب الآسيوية والأمريكية التي كانت تستهويهم شعائرها وطقوسها وعاداتها الغريبة، المختلفة كل الاختلاف عن شعائر وطقوس وعادات وتقاليد الرجل الأبيض والثقافة الأوروبية بصفة خاصة.

وقد ساعد على تركيز الاهتمام بتلك المجتمعات البدائية أو المنعزلة من ناحية أخرى رغبة الباحثين الحقليين في تطبيق المنهج البنائي ـ الوظيفي، في تحليلاتهم النظرية، وهذا المنهج يعتمد على النظرة التكاملية الشاملة في دراسة المجتمع وهو يفرض على الباحث أن يأخذ في اعتباره كل العلاقات المعقدة التي تربط بين هذا النظام وبين النظم أو الجوانب الأخرى في نفس المجتمع.

أما بالنسبة للضرورات التطبيقية فقد أحس الباحثون الأوائل بأهمية الإسراع بدراسة تلك المجتمعات التي أخذت تتفتح على العالم الخارجي، وتقع تحت وطأة الثقافة الأوروبية الصناعية، التي ينقلها الرجل الأبيض بما يفرضه من نظم وطرق جديدة في العمل والسلوك، تتناقض مع النظم والطرق المستقرة في تلك المجتمعات البدائية، أو تؤدي إلى تدمير وحدتها المميزة وتحويلها إلى مجتمعات جديدة ذات نظم ومعايير مغايرة تماماً لنظمها ومعاييرها التفكيرية.

ويخلص إلى أن الدراسات السوسيو انتروبولوجية في المجتمعات البدوية

تحتل أهمية خاصة لأنها تقدم للمتخصصين في هذه الدراسات فرصة طيبة لكي يعملوا على تنمية وتطوير طرقهم في البحث وبخاصة بعد أن كاد النمط البدائي المنعزل والمنغلق على ذاته يختفي تماماً بين أنماط التجمعات الإنسانية القائمة في عالمنا المعاصر. ومن أهم تلك الطرق التي يستخدمها هؤلاء الباحثون في دراساتهم في المجتمعات البدوية طريقة الملاحظة بالمشاركة وطريقة الاعتماد على المعلومات التي يدلي بها كبار السن والآتون بالأخبار والطريقة الجينيولوجية التي تستند إلى شجرات النسب genealogies في الحصول على الكثير من المعلومات حول الجوانب التربوية والمهنية والجمالية والايكولوجية في تلك الجماعات المحلية الصغيرة.

ويؤكد المؤلف القول أنّ الاهتمام القائم الآن بدراسة المجتمعات البدوية وإن كان يستند في جوانب معينة إلى نفس تلك الضرورات التاريخية والمنهجية والتطبيقية إلا أن طبيعة التركيب البنائي في تلك المجتمعات البدوية تجعل تلك الضرورات تتخذ وضعاً جديداً يختلف عنه بالنسبة لدراسة المجتمعات البدائية أو المتوحشة أو المنعزلة.

وفي الفصل الثاني يحلل المؤلف الشروط المنهجية المتعلقة بالتخطيط للبحث السوسيوأنتروبولوجي، ودراسة المجتمع (موضوع الدراسة أو البحث) والعلاقات المهنية والإنسانية التي تقوم بين الباحث وأعضاء هذا المجتمع.

فبالنسبة للبحث السوسيوأنتروبولوجي يرى ضرورة تحديد الهدف الأساسي فيه ثم اختيار الطرق أو الوسائل الواجب استخدامها والتي منها: الاحصاءات الرسمية الدورية والنوعية، الخرائط الجغرافية، الاتصال بالجهات الحكومية والإدارية ثم يعيِّن المدى الذي سيقوم عليه البحث ونوع العينة الممثلة للمجتمع، ووضع جدول زمني للعمل، وجمع المعلومات عن طريق كشوف البحث وتوفير الميزانية ومصادر التمويل.

أما فيما يتعلق بالمجتمع موضوع البحث فيجب على الباحث تحديد مجال البحث الجغرافي (مدينة، قرية، . . . الخ) وإعداد أعضاء المجتمع أنفسهم للبحث، وعادةً ما تكون الفترة الزمنية التي تستغرقها البحوث

السوسيوانتروبولوجية فترة زمنية طويلة تزيد على العام، وذلك من أجل تكيف الباحث بالأنماط الثقافية السائدة في المجتمع وعلى جمع المعلومات المحايدة.

ثم يتناول المؤلف بعض الدراسات الانتروبولوجية الحقلية التي تقوم في جامعة الكويت، وتدور حول أنماط متنوعة من التجمعات التقليدية. فإلى جانب المجتمعات القبلية التي تعتمد على الرعي والزراعة غير المستقرة، كانت هناك المجتمعات التي يعتمد اقتصادها على النشاط البحري في مجالات صيد السمك والغوص بحثاً عن اللؤلؤ، والنقل والتجارة البحرية.

وقد اعتمدت تلك الدراسات الانتروبولوجية الحقلية التي توفر عليها الباحثون الأوائل في المجتمعات المحلية على طريقتين أساسيتين في الحصول على المعلومات الاتنوغرافية، التي اتخذت ركيزة للتحليلات التي اتجهت إما اتجاهاً بنائياً وظيفياً أو اتجاهاً ثقافياً. وتعرف الطريقة الأولى بطريقة الملاحظة بالمشاركة، وهي تعتمد على محاولة الباحث الحقلي أن يشارك في المناشط الاجتماعية المتنوعة التي يقوم بها أعضاء الجماعة بقدر ما تسمح الظروف والتقاليد.

أما الطريقة الثانية التي قام بتطبيقها هؤلاء الباحثون، فهي تعتمد على من يسمون بالآتين بالأخبارinformants من كبار السن العارفين بالعادات والتقاليد والعرف السائد بالمجتمع. ومن خلال هذه الطريقة يحصل الباحث الحقلي على المعلومات المتعلقة بجوانب النشاط الاجتماعي أو الأحداث الاجتماعية التي لا تتاح له فرصة المشاركة فيها، إما لمقاومة المجتمع ذاته لاشتراك الباحث الأجنبي في هذه النشاطات أو المناقشات التي تدور حولها، أو لوقوع تلك الأحداث في فترة تخرج عن حدود الخطة الزمنية للدراسة الحقلية.

ويعرض المؤلف أيضاً لبعض الدراسات الانتروبولوجية الحديثة التي تهتم بدراسة مشكلات المجتمع المعاصر العنصري والصناعي إضافة لبعض المشكلات التي تواجه المجتمعات التقليدية والبدوية أو شبه البدوية (الاقتصادية أو الإدارية والاجتماعية بوجه عام) بغية المساعدة على تحقيق أفضل استغلال يمكن للمصادر البشرية في عمليات الانتاج، ومساعدة الأهالي على تحقيق أفضل إشباع ممكن

لحاجاتهم من خلال المصادر الاقتصادية والمنظمات التقليدية أو المستحدَثة في المجتمع.

وأخيراً يستعرض مجموعة دراسات حقلية أجريت في القاهرة والكويت قام بها طلاب الدراسات العليا في جامعة الاسكندرية وجامعة الكويت وتناولت الموضوعات التالية: دراسة خصائص البناء الاجتماعي لعدد من مصانع البترول بمدينتي الاسكندرية والسويس في مصر.

دراسة البناء الاجتماعي في النوبة الجديدة بعد مشروع التهجير، ودراسة للبناء الاجتماعي في الواحات الخارجية في الصحراء الغربية المصرية. ثم دراسة لمشكلات الهجرة والتغير البنائي في المجتمع الكويتي.

وقد اتبع هؤلاء الباحثون المحدثون طرقاً جديدة في دراساتهم حيث تضمنت طريقة الملاحظة بالمشاركة وطريقة الاعتماد على الروايات التي يدلي بها كبار السن وطريقة دراسة الحالة، وتاريخ حياة الأفراد، والاستبيانات وكشوف البحث والاختبارات النفسية، فضلاً عن الاحصاءات التي تصدرها الهيئات المختلفة في المجتمع.

أما الفصل الثالث فيحاول فيه المؤلف التأكيد على أهمية الاتجاه التاريخي المقارن في الدراسات السوسيوانتروبولوجية في الأنماط المجتمعية شبه البدوية بوجه خاص.

فقد عرض بشكل موجز مناقشات بعض المناهج المستخدمة في الدراسات السوسيولوجية والانتروبولوجية، مشدداً على المنهجين التجريبي والاحصائي، مستشهداً بقول لرادكليف براون بأنه «إذا كان للأنتروبولوجيا الاجتماعية أن تتقدم فيجب عليها أن تخضع لقواعد الاستقراء العلمي، حيث تخضع الحقائق التي تتوفر على دراستها للملاحظة ثم يلي ذلك محاولة وضع الفروض التي تبدو أنها تفسر تلك الحقائق. وحيث تعتبر الملاحظة وإنشاء الفروض من الخطوات الأولية والأكثر صعوبة بين خطوات الاستقراء، وتكون الخطوة التالية هي الرجوع مرة أخرى أو أكثر لتحقيق واختبار تلك الفروض التي قد نجدها تتطلب التعديل أو الالغاء، ثم

إنشاء فروض أخرى بديلة، وهكذا تستمر العملية حتى تكون تلك الفروض نظريةً على درجة معينة في الاحتمال» (ص ٨٤).

ثم يؤكد المؤلف أنه على الرغم من أهمية المناهج الكمية في جمع المعلومات فيجب أن تكون تلك المناهج طرقاً مساعدة للباحث السوسيوانتروبولوجي، وليست هدفاً في ذاتها.

ويعود فيستشهد برأي تايلر (الأب والمؤسس للانتروبولوجيا) ليؤكد أن التزام الاتجاه التاريخي في التفسير الانتروبولوجي اتجاه أصيل حيث يرى «أن هناك منهجين متمايزين في تفسير حقائق الثقافة، وأول هذين المنهجين هو المنهج التاريخي الذي يفسر نظاماً معيناً أو كلاً معقداً من النظم عن طريق رسم مراحل التغير نحو التقدم خلال عملية التطور التي يمر بها ذلك النظام، مع المحاولة بقدر الإمكان للوصول إلى معرفة الأسباب أو الظروف التي ساعدت على حدوث ذلك التغير» (ص ٩٤).

ثم يعرض المؤلف لنقاط الضعف في المنهج التاريخي والتي تتمثل في أن محاولة إعادة تركيب التاريخ تظل فرضاً غير قابل للتحقيق حيث يستند صدق تلك الفروض التاريخية أصلاً إلى الادعاءات المضمنة التي تقوم عليها، والتي تتعلق بطبيعة الثقافة وقوانين نموها وتقدمها ولهذا فهي لا تفسر شيئاً في الحقيقة وذلك لأن التاريخ لا يفسر إلا حينما يوضح لنا بالتفصيل العلاقة بين الثقافة كما هي في لحظةٍ معينة ـ من ناحية ـ والظروف العاملة والأحداث التي وقعت في ماض معروف من ناحية أخرى.

ويشير إلى بعض التحفظات التي يجب مراعاتها في الاعتماد على الحقائق التاريخية في التحليل السوسيوانتروبولوجي، حيث تفتقر تلك المجتمعات في العادة إلى الوثائق التاريخية، كما أنها تفتقر أيضاً إلى وجود تراث مكتوب يستطيع الباحث الرجوع إليه. وينهي مقاله بأن للمنهج التاريخي في دراسة المجتمع أهمية بالغة وبخاصة في التحليل السوسيوانتروبولوجي في المجتمعات البدوية وشبه البدوية وإنه لا يصدر في تقرير هذه الأهمية عن أي ميل نحو تقرير حتمية تاريخية في تغير

المجتمع أو تطوره مستشهداً ببواس Boas شيخ الاتجاه الثقافي بين الانتروبولوجيين الأميركيين: «والذي اعتمد على منهج التأويل التاريخي في دراسته الوظيفية للثقافة، لأنه يرى أن الثقافة ليست في حقيقة الأمر إلا حصيلة لنمو تاريخ معين يجب أن يلم به الباحث ليتمكن من فهم هذه الثقافة فهماً دقيقاً» (ص ١٠٣).

كان الاتجاه البنائي هو الاتجاه الذي سارت فيه الدراسة الحقلية في المجتمع المحلي بجزيرة فيلكا وقرية الجهراء بالكويت، ومن المشكلات التي عالجتها:

ـ الظروف الايكولوجية التي تساعد على تكوين علاقات معينة بين الانسان والبيئة الطبيعية في المجتمع المحلي وبخاصة فيما يتعلق بالموقع ووسائل الاتصال بالكويت واتجاهات التوزع السكاني في المناطق الحديثة.

ـ الجنسيات والفئات العرقية والدينية والمهنية واللغوية التي ينتمي إليها السكان.

ـ ظاهرة الهجرة في المجتمع المحلي وإليه، وجنسيات الوافدين والفئات العرقية والمهنية التي ينتمي إليها الكويتيون الذين ينتقلون للسكن في المدينة، وكانت المشكلات المرتبطة بأثر الظروف الايكولوجية في الحراك السكاني من أهم المشكلات التي عني بها الباحثون الانتروبولوجيون في الأنماط المجتمعية البدوية وشبه البدوية بوجه خاص. فالأرض والتوطن والحراك السكاني يأخذ وضعاً جديداً في مرحلة التغير الشامل الذي تمر به تلك المجتمعات البدوية، فقد ترتب على تدخل الدولة وإعادة تنظيم الملكية في المناطق الصحراوية وإنشاء المشروعات الاقتصادية للجماعات البدوية أن احتلت الأرض قيمة اقتصادية تبادلية إلى جانب قيمتها القبلية التقليدية.

ـ الخدمات والحقوق في المجتمع الكويتي وبخاصة فيما يتعلق بالحصول على الجنسية الكويتية ومشكلات التجنس وارتباطها بعمليات الهجرة المشروعة وغير المشروعة.

ـ اتجاهات الهجرة في المجتمع المحلي وارتباطها بظهور مؤسسات الخدمات

الحديثة ومدى تمتع الأهالي بالتسهيلات التي تقدمها الدولة، وظهور المناشط الاقتصادية التقليدية.

ـ نظم التبادل والتعاون الاقتصادي بين أعضاء الوحدات القرابية والعرقية والدينية وبين أبناء الجيرة في مرحلة ما بعد التغير، والعلاقات التي تقوم بين الكويتيين وغير الكويتيين بفئاتهم المتمايزة.

ـ اقتصاديات الأسرة والاتجاهات الاستهلاكية والدور الذي تلعبه المرأة في إدارة الشؤون المنزلية.

ـ ويعتبر المؤلف أن المشكلات الاقتصادية المتعلقة بنظم تقسيم العمل وتنمية الخبرات المهنية من أهم المشكلات البدوية التي تمر بمرحلة تغير نحو الأخذ بأساليب التصنيع، فالخبرات التقليدية للسكان لا تتناسب مع النشاطات الجديدة التي توجد في داخلها عن طريق المشاريع الاقتصادية التي تقوم فيها نتيجة لاكتشاف موارد جديدة للثروة مثل البترول أو الثروة المعدنية. ومن ثم يحتل البدو في البداية الأعمال البسيطة التي لا تحتاج إلى خبرة ومهارة عالية. ثم يحتلون في مرحلة التغير مراتب اجتماعية أعلى وبالتالي ينهار الارتباط بين أنواع النشاط الاقتصادي والانتماء العرقي. ويترتب على هذا التغير إيجاد نظم حماية القوى العاملة المحلية في منافستها غير المتكافئة مع القوى العاملة الوافدة. وتتخذ هذه الحماية صوراً متعددة منها النص على أفضلية الأهالي في تولي الوظائف ما دامت تتوفر لديهم المستويات الدنيا الضرورية من الخبرة، وإتاحة الفرصة لهم للترقي بصورة تختلف عن تلك التي تحكم ترقي العاملين الوافدين.

ـ ومن المشكلات التي تعالجها الدراسات السوسيوانتروبولوجية: العلاقات الأسرية، اتجاهات الزواج والطلاق، الزواج بغير كويتيات، تعدد الزوجات، الطلاق، الحياة الجنسية وممارستها المشروعة وغير المشروعة. ثم يعرض المؤلف إلى التغير الذي حصل نتيجة دخول النشاطات المهنية الجديدة التي يمارسها الرجال والتي أتاحت لهم المزيد من الفرص لمشاركتهم في تربية الأبناء ورعايتهم، كما أن الأسرة أصبحت تحاط الآن بكثير من برامج الرعاية الاجتماعية المنظمة وبخاصة في

الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية، وتشملها برامج التكامل الاجتماعي.

ـ ومن المشكلات التي يشدد على معالجتها ودراستها الباحثون السوسيوانتروبولوجيون : السلطة الاقليمية التقليدية والدور الذي لعبه نظام الإمارة، والدور الذي يلعبه العرف القبلي التقليدي ـ والقوانين الصورية الحديثة في تسوية المنازعات التي تقوم في مجتمعات التغاير السكاني.

ويتناول الفصل الخامس الظروف الايكولوجية وبنية المجتمعات البدوية، حيث يبدأ المؤلف بتعريف لكلمة علم الايكولوجي على «أنه ذلك العلم الذي يدرس الأفراد الذين يعيشون في بيئة واحدة والوقوف على مبلغ نشاطهم وتفاعلهم مع عناصر البيئة» وأثر هذه العناصر في الإنسان والنظم المختلفة من اقتصادية وسياسية ودينية.

وقد حاول المؤلف في هذا الفصل التعرف على ملامح التساند القائم بين الظروف الايكولوجية والمكونات البنائية في بعض المجتمعات القبلية الأفريقية وبخاصة فيما يتعلق بأثر تلك الظروف الايكولوجية في تكوين أنساقها السياسية ووحداتها الثأرية ليكون في المقارنة بين هذه المجتمعات من ناحية والمجتمع القبلي شبه البدوي في الصحراء الغربية المصرية من ناحية ثانية، ما يبرز كثيراً من البينات المؤيدة والمعارضة التي تعمق الفهم لهذا التساند بين الظروف الايكولوجية من ناحية وأنساق الضبط الاجتماعي والتضامن الثأري والجزاء من الناحية الثانية ثم يستعرض المؤلف مضمون كتاب إيفانز بريتشارد عن المجتمع البدوي لدى قبائل النوير الذي حاول فيه دراسة كل ما يتعلق بتقسيم العمل، والفن، والدين والتضامن الثأري وعلاقات المصاهرة وطبقات العمر والعزل وغيرها، وهذا كله ينعكس بوجه خاص في إبراز قيمة الظروف الايكولوجية في تكوين البناء السياسي في هذا المجتمع. وتتعدى أهمية الظروف الايكولوجية في تكوين بناء المجتمع البدوي في النوير الجانب السياسي في هذا البناء إلى جوانب أخرى تتعلق بالجانب القرابي والتكامل القائم بين تلك الظروف وتضم الزواج حيث يسود الزواج الاغترابي بين النوير. فإن نظام الزواج الأكسونامي يخلّف علاقات قرابية (عن طريق المصاهرة) بين الوحدات الاقليمية والثأرية المتمايزة، بحيث تصبح

تلك العلاقات عوامل مساعدة مثلاً على التنازل عن الحق النظري في الثأر من القاتل أو أحد أعضاء الجماعة الثأرية التي ينتمي إليها وقبول الدية.

ثم يعرض المؤلف للتغيرات البنائية التي تعرض لها المجتمع الكويتي بعد استثمار النفط حيث يبرز أهمية الظروف الايكولوجية في تكوين بنية المجتمع من خلال دراسة حقلية لجزيرة فيلكا وقرية الجهراء بالكويت. واستنتج مجموعة خصائص تميز البنية الاجتماعية في هاتين المنطقتين وهي:

١ ـ أول تلك الخصائص التي تميزت بها بنية المجتمع المحلي في هاتين المنطقتين هي ناحية التنوع والتعدد في المكونات السكانية، ويتمثل هذا التنوع والتعدد في نوع النشاطات الاقتصادية التي يقوم بها السكان في تعدد الفئات العرقية التي ينتمون إليها، وفي نظم الضبط الاجتماعي التي يخضعون لها.

٢ ـ والخاصية الثانية التي تميز هذين المجتمعين هي خاصة العزلة النسبية، وترجع أسباب هذه العزلة بصفة خاصة إلى بعدهما عن مدينة الكويت العاصمة. وقد انعكست ملامح هذه العزلة في اتساع مدى العلاقات التي تقوم بين أعضاء المجتمع المحلي، بمقارنتها مثلاً بتلك العلاقات التي تربط بينهم وبين بقية السكان في المناطق الأخرى. ويتضح هذا في تعدد مناسبات التزاوج والتهادي، واللجوء عند الحاجة، والالتقاء في المناشط الاجتماعية لقضاء أوقات الفراغ.

٣ ـ أما الخاصية الثالثة فهي استمرار احتفاظ كل من المجتمع المحلي في الجزيرة وقرية الجهراء بنسبة عالية من السكان الكويتيين. وذلك بعكس اتجاهات التغير السكاني في المجتمع الكويتي بصفة عامة.

٤ ـ والخاصية الرابعة تكمن في التغير المتمثل بالتنوع في المناشط الاقتصادية التقليدية والحديثة والتحول إلى العمل في المؤسسات التي أنشأتها الدولة بعد استغلال النفط. ومنها العمل في الوظائف الحكومية وقطاع المقاولات والنقل والتجارة.

٥ ـ إلى جانب هذا الاشتراك في تلك الخصائص البنائية في كل من المجتمع المحلي بجزيرة فيلكا وقرية الجهراء تظهر خاصة أخرى هي خاصة التناقض أو

الصراع. فبالرغم من أن المجتمع المحلي التقليدي في الجهراء يتكون من وحدات قبلية متمايزة، تنعكس فيها بعض ملامح النسق الانقسامي نجد أن فئات مجتمع فيلكا لم تنتظم في بناء قبلي، وقد خضعت جميعها لسلطة تقليدية اقليمية متمايزة. إلا أن الصراع والتناقض قد ظهر بصورة خاصة في الجوانب السياسية، التي تقوم في كل منهما، وبخاصة فيما يتعلق بالدور الذي يلعبه نظام المختارين، وأجهزة الشرطة والقضاء الحديث والسلطة القبلية التي لا تزال تلعب دوراً هاماً في المجتمع المحلي بالجهراء ومظاهر التمركز العرقي التي لا تزال بارزة في المجتمع المحلي بفيلكا.

ويحلل المؤلف في الفصل السادس خصائص القانون العرفي في المجتمعات البدوية. وقد بدأ الفصل بعرض موجز لدراسة خصائص القانون والجزاء والسلطة في المجتمع البدوي انطلاقاً من تحديده لبعض المصطلحات كالمركز والدور والعلاقة الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي والقبول الاجتماعي، ويستنتج أن أعضاء الجماعات المختلفة حين يحتلون مراكز محددة ويفرض عليهم القيام بأدوار مرسومة في مواقف التفاعل المتنوعة وفي علاقاتهم بغيرهم من أعضاء الجماعة، إنما تحكمهم معايير محددة هي التي تعطي البناء الاجتماعي الذي ينتظمهم جميعاً نوعاً من الاستقرار أو الثبات والنظام وبدون تلك المعايير يصبح التفاعل بينهم أمراً يتسم بالصعوبة والخطورة والعفوية. ويمكن تقسيم تلك المعايير إلى ثلاث فئات: ـ الفئة الأولى منها تتمثل في العادات الشعبية والأخلاق وهما يشكلان الجانب الأكبر من المعايير الاجتماعية.

ـ الفئة الثانية هي القوانين التي ترتبط بوجود التنظيم السياسي الذي يتمتع بوجود سلطة مركزية في المجتمع.

ـ الفئة الثالثة تتمثل في تلك المعايير التي تحكم العلاقات بين أعضاء الروابط أو الهيئات الخاصة في المجتمع.

وبعد تحديد هذه المعايير ينتقل المؤلف إلى دراسة مقارنة للقانون والجزاء في المجتمعات التقليدية في الصحراء الغربية المصرية والكويت بصفة خاصة. ويرى

أن دراسة نسق التقنين والجزاء والسلطة والزعامة في المجتمعات القبلية البدوية، ترتبط بالضرورة بدراسة النسق السياسي الذي يحتل مركزاً هاماً في بناء تلك المجتمعات. ويستشهد برأي شابيرا بضرورة الاعتناء في دراسة النسق السياسي بكيفية تنظيم أنماط التعاون بين الأشخاص والزمر الاجتماعية المتمايزة في المجتمع ثم بمدى خضوع هذا المجتمع لأية سلطة خارجية، على اعتبار أن الجماعة السياسية تتميز دائماً بخاصتين: الأولى هي استقلالها عن الخضوع لأية سلطة خارجية، وثانيتهما تتمثل في وجود تنظيم معين يحكم مظاهر التعاون والتضامن التي تقوم بين أعضائها في نشاطاتهم المختلفة.

وتنتهي المقدمة النظرية لدراسة النسق السياسي بالتعرف بصفة خاصة على طرق تسوية المنازعات التي تنشأ بين الوحدات القبلية أو الثأرية المتمايزة في مجتمع أولاد علي (شمال شرق مصر) ويخلص إلى القول بنسبة القانون والمسئولية الجنائية، وبنسبية الجريمة والعقوبة وبأن رد الفعل الذي يترتب على الاعتداء على القانون العرفي أو «العوايد» ليس مرتبطاً بتجريم الفعل في ذاته، ولكنه مرتبط في الدرجة الأولى بنوع الضرر الذي ترتب على هذا الفعل، وبشخصية الفاعل التي لن تعرض للضرر الذي ترتب على هذا الفعل، كما يرتبط بكثير من الأوضاع الطبقية، والمصالح الاقتصادية والبعد الاقليمي والمسافة البنائية التي تفصل بين الجاني والمجني عليه. ويعتبر أخيراً أنه لا يمكن الالتزام بحدود فقهاء القانون في تعريف القاعدة القانونية والجزاء في المجتمعات التقليدية حيث يعتبر العنصر الصوري والعنصر الاقليمي من العناصر الأساسية في تعريفهم للقاعدة القانونية، في حين تفتقر إليها القاعدة العرفية.

ويختم المقال بتفسير النصوص العرفية التي تعبر عن نظم اجتماعية وتتضمن اجراءات اجتماعية تقوم بوظائف معينة بحيث يبرز في النهاية طبيعة القانون والضبط الاجتماعي في ذلك النمط المجتمعي القبلي شبه البدوي مشدداً على قواعد القانون العرفي المسمى «بالعوايد»، والتي تعنى بتقنين جوانب متنوعة في حياة هذا المجتمع، في مجال العلاقات الاقتصادية والقرابية والسياسية وتتمثل فيما يلي:

١ ـ الزعامة القبلية ومسؤولياتها والدور الذي تلعبه في الحياة السياسية والاقتصادية.

٢ ـ الالتزامات بين الوحدات الانقسامية المتمايزة التي ترتبط برابطة الوحدة القبلية.

٣ ـ مظاهر التضامن والالتزام بين أعضاء الجماعة الثأرية المتمايزة تجاه الجماعات الأخرى من نفس النوع والدرجة.

٤ ـ المسؤولية الفردية للرجل المرأة.

٥ ـ الملكية وحقوق الحيازة ومظاهر التضامن في مسؤولية حمايتها بين أعضاء الجماعات القبلية والثأرية.

٦ ـ التبادل بالبيع أو الايجار ونقل حقوق الحيازة.

٧ ـ حقوق الجيرة والتزامات الجار والرفيق.

٨ ـ التعويضات في منازعات القتل (العمد والخطأ) والجروح والاعتداءات التي لا تنتهي إلى جروح والاعتداءات الجنسية.

٩ ـ اجراءات تسوية المنازعات وطرق التحقيق والاثبات وتكوين هيئة الفصل في تلك المنازعات.

ويتضمن الفصل السابع دراسة حول التضامن الثأري والعقوبة في المجتمع البدوي لقبيلة أولاد علي أو «السعادي». وتنقسم هذه القبيلة إلى ثلاث مجموعات كبرى هي: قبائل علي الأبيض وقبائل علي الأحمر وقبائل السننة. وتنقسم كل مجموعة قبلية إلى مجموعات فرعية يتكون كل منها من عدد من الوحدات السياسية الثأرية التي يسمى كل منها عماراً. وتقوم الوحدة السياسية الثأرية للعمار على اشتراك أعضاء «العيلة» في المسؤولية الثأرية، فهم يشتركون في دفع الدية، ويشاركون في قبولها، ويلزمون متضامنين بأداء بعض الواجبات والتمتع ببعض الحقوق القبلية عندما يعتدي أي منهم على عضو في عمار آخر أو يقع على أي منهم اعتداء من شخص ينتمي إلى وحدة ثأرية أخرى. فقيم التضامن الثأري في المجتمع تؤكد مثلاً ضرورة مؤازرة الجماعات القبلية التي تعرف بقبائل علي الأبيض

والتي تنقسم إلى قبائل أولاد خروف وقبائل السنافرة بعضهم لبعض مثلاً في نزاعهم ضد قبائل القنيشات والعشيبات التي تنتمي إلى المجموعة القبلية التي تعرف بقبائل علي الأحمر.

إلا أن المؤلف يجد أن أولاد علي يفتقرون إلى نسق للالتحام السياسي والثأري يتعدى بشكل ملزم دائماً حدود الوحدة الثأرية أو العمار كجماعة سياسية متمايزة. وبالتالي فإن الروابط العرقية والمصالح الاقتصادية قد تفرض على تلك الوحدات السياسية الثأرية المتمايزة أن تنضم وتكون وحدة مؤقتة لتجابه الموقف.

كما أن وحدة الدرايب أو القانون العرفي هي التي تضفي في الحقيقة الوحدة والكلية والتماسك على وحدات ذلك المجتمع الذي لم يخضع أعضاؤه لنوع من السلطة الرسمية التي تصدر التقنينات الملزمة والعامة والتي يخضع هؤلاء الأعضاء لها عن طريق القسر.

وللأهمية البنائية للقانون العرفي فقد دون أولاد علي قواعده في صورة مواد متسلسلة تنص على ما يجب أن يتم لتسوية المنازعات الشخصية والقبلية بأسبابها المختلفة، وتتكون تلك القائمة من المواد من نصوص تحدد اجراءات التسوية العرفية لمشكلات القتل العمد والخطأ، والقتل من أجل المال، واجراءات الزالة، والتعويضات التي تدفع في الاصابات التي تنتهي إليها المعارك كما تعالج القائمة طرق تسوية المنازعات في قضايا الأرض والآبار والعقارات، وقضايا الأحوال الشخصية، والحقوق والواجبات التي يلتزم بها أعضاء العمار بعضهم إزاء بعض وإجراءات البراوة أو الانفصال عن الوحدة السياسية الثأرية للانضمام إلى وحدة أخرى، والأحكام المتعلقة بالأخطاء التي تصدر عن المرأة.

ويجد المؤلف في مجتمع أولاد علي نوعين من الجزاء فهناك، أولاً: الجزاءات العامة التي تنص عليها مجموعة العوايد أو القواعد العرفية التي يخضع لها كل أولاد علي بفئاتهم القبلية والعرقية المتنوعة، كما أن هناك أيضاً بعض الجزاءات الخاصة التي ينص عليها بين أعضاء العمار الواحد. ويتمتع ذلك النوع الأول من الجزاءات بدرجة عالية من الدوام والاستقرارفي حين تتمتع الجزاءات الخاصة بقدر أكبر من المرونة وتخضع للتغير والتعديل المستمر تبعاً لتغير الظروف الايكولوجية

والسياسية التي تعيشها كل جماعة ثأرية على حدة.

ويعرض الباحث لعدد من الجزاءات العرفية ومنها الدية أو الكبارة حيث يدفعها الجاني في حال ثبوت تهمة القتل عمداً أو بالخطأ وتقدر بين ٣٠٠ و٤٠٠ جنيه مصري. ونظارة الجرح والتي تحدد حسب نوع الاصابة.

بيد أنّ الكبارة تقدر بمبلغ من المال أو بعدد من رؤوس الحيوان وتعتبر رد اعتبار للشخص المعتدى عليه أو الجماعة الثأرية التي ينتمي إليها. وهي تختلف باختلاف المركز الاجتماعي للشخص الذيْ وقع عليه الاعتداء، كما تختلف بحسب نوع الاعتداء ذاته وبحسب المكان الذي حدث فيه الاعتداء.

ولما كانت وحدة العمار أو الوحدة الثأرية السياسية المتمايزة تقوم على وحدة الاشتراك في المسؤولية الثأرية في الفداء وقبول دية القتيل فضلاً عن دفع مهر العروس في الزواج الاندوجامي بين جميع رجال ونساء العمار، لذلك فإنها ستواجه أيضاً بنفس الوحدة التغيرات التي ستطرأ على المجتمع القبلي التقليدي الذي تتميز به. وهذا ما يراه المؤلف بالنسبة لمخططات تعمير الصحاري بمنطقة الساحل الشمالي الغربي في الصحراء المصرية. إلا أن الخدمات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحديثة قد خلقت مجالاً جديداً للتنافس في المجتمع القبلي بعد أن كانت تلك المنافسة على الزعامة محصورة في مركز العاقلة في الوحدة الثأرية ومركز «العمدة والشيخ» في نظام الادارة المحلية، وهذان المجالان تحكمهما حقوق الوراثة، ومن ثم فقد ساعدت هذه الخدمات على تشتت الوحدات القرابية المتمايزة في الوحدة الثأرية والسياسية الواحدة.

ويعرض المؤلف في الفصل الثامن بكثيرٍ من الايجاز للدور الذي تلعبه الزعامة الدينية في نسق الضبط الاجتماعي، وبخاصة من خلال بعض النظم الدينية التي توفرت للمؤلف مادة إتنوغرافية غنية حولها، سواء كانت تلك المادة مستمدة من المجتمعات القبلية الافريقية الانقسامية أو من مجتمع أولاد علي في الصحراء الغربية المصرية وبخاصة فيما يتعلق بالدور الذي لعبه المرابطون واليمين كنظام للتحقيق والجزاء. وفيما يتعلق بتلك المجتمعات القبلية الافريقية فقد عرفت مراكز متمايزة يحتلها «الأنبياء» وغيرهم من الزعماء الدينيين الذين يعتمدون على

مرتبتهم الاجتماعية وأدوارهم الدينية في تسوية المنازعات السياسية. ويعتبر الزعيم ذو جلد الفهد من أبرز الأمثلة المعروفة حيث يقوم بدوره في الوساطة باعتباره رجل دين وليس رجل حرب أو سياسة فيجتمع ذلك الزعيم الديني في الوحدة الثأرية المعتدية إلى زميله في الوحدة الثأرية المعتدى عليها وينقل إليه رغبة جماعته في تقديم الدية والوصول بالنزاع إلى تسوية سلمية. إلا أن دوره في موقف الثأر لا ينجح فقط اعتماداً على قوته الشعائرية، فإن التحليل السوسيوانتروبولوجي لهذا الدور يبين أن نجاحه مرتبط برغبة المتنازعين أصلاً في تسوية النزاع إذا قربت المسافة البنائية التي تفصل بينهم. كما أن حضور هذا الزعيم يساعد على قيام نوع من الحوار والمناقشة بين الجماعات المتنازعة مما يساعد على الوصول إلى نوع من الاتفاق والتفهم المتبادل بينها، وقد يؤدي هذا الحوار إلى اعتقاد الطرف الخاسر بعدالة موقف الطرف الآخر، وهذا كله بلا شك بجانب أهمية المرتبة الاجتماعية التي يحتلها الزعيم ذو جلد الفهد، والتي تعطي ثقلاً للقرار الذي يتم الاتفاق عليه في حضوره وبخاصة وهو يستطيع أن يستعدي القوى الغيبية، لتنزل لعناتها على يد من يخرق هذا الصلح.

وينتهي الفصل بتبيان أهمية الاتساق والتساند والتكامل بين الجوانب السياسية والجوانب الدينية في نسق الضبط الاجتماعي في تلك المجتمعات القبلية، وذلك من خلال عرض موجز لإجراءات اليمين وكيفية تحديد أعضاء الجماعة الثأرية الذين يحلفون متضامنين مع المتهم لإثبات براءته أو إدانته، والجزاءات الغيبية التي ينطوي عليها حلف اليمين الكاذب، والدور الذي يلعبه نظام اليمين في تأكيد وحدة وتماسك الجماعة الثأرية.

ويتضمن الفصل التاسع تقريراً حول بعض مشروعات التنمية الاجتماعية التي استحدثت في أحد المجتمعات شبه البدوية العربية، وهو مجتمع أولاد علي الذين يسكنون الصحراء الغربية المصرية وفي مجتمع محلي محدود فيها، هو مجتمع برج العرب. وقد ضم هذا التقرير محاولة للإفادة من الدراسات السوسيوانتروبولوجية الحقلية في تقييم خطط تلك المشروعات ومدى كفاءتها في التواؤم مع الظروف والأوضاع الاجتماعية المحيطة بها والخروج ببعض التوصيات

التي من شأن تحقيقها أن يرقي تلك الكفاءة ويحقق ذلك التواؤم بصورة أفضل وذلك لصالح المشروع الاقتصادي في ذاته كما هو في صالح الأهالي الذين ينشأ من أجلهم هذا المشروع.

وقد تناول المؤلف في بداية الفصل بعرض موجز بعض المشروعات، بعد تنفيذ مرحلة استصلاح الأراضي وإعدادها للزراعة، منها:

١ ـ مشروع البساتين الذي يضم ١٨ ألف فدان تمت زراعة ١٢ منها فعلياً وكونت ٨ قرى ريفية.

٢ ـ إنشاء محطة تربية للحيوانات بقرية النهضة تهدف إلى توفير اللبن واستغلال مراعي المنطقة وقدرتها الاجتماعية في زراعة جيدة لبعض محاصيل الأعلاف كالبرسيم.

٣ ـ مشروع الصناعات الغذائية. معصرة لعصر الزيتون. ومركز لتجفيف اللوز والتين وتعليبه.

وقد تطلب تشغيل هذه المشروعات وجود أيدٍ عاملة فنية وبالتالي مستقرة مما أدى إلى وجود جماعات الموظفين من وادي النيل التي عملت بأجهزة الخدمات في قطاعات التعليم والصحة والأمن والشؤون الاجتماعية وأدت إلى زيادة التغاير السكاني في المنطقة. كما خلقت الظروف فرصاً للكثير من التفاعل الاجتماعي بين الأهالي والوافدين من العمال والموظفين تتمثل بالتبادل والاتصال الثقافي الناجح، إلا أنه بالرغم من التغاير العرقي وتنوع الفئات الاجتماعية التي ينتمي إليها أولاد علي الذين يسكنون المنطقة، فلقد احتفظ المجتمع شبه البدوي الذي ينتظمهم جميعاً بدرجة عالية من التجانس السكاني واستطاع أن يتمثل بدرجة عالية من المرونة الجماعات التي وفدت من وادي النيل فيما يعرف بنظام الاكتتاب.

وتنعكس تلك التغيرات السكانية والايكولوجية في كثير من جوانب النسق الاقتصادي في بناء ذلك المجتمع المستحدث ولعل من أهم التغيرات وأكثر المشكلات إلحاحاً في الوقت الحاضر تلك التي تتعلق بالأرض وحقوق استغلالها وملكيتها، حيث بدأت تأخذ قيمة اقتصادية جديدة. فحقوق الحيازة أصبحت مع تعاقب الأجيال وانقسام الوحدات القرابية تتخذ الصورة الفردية الواضحة، حيث

يعرف كل رجل وأولاده بالتحديد حدود أرض الحوز التي يضعون يدهم عليها.

ومن التحولات التي طرأت على المجتمع تحول الاقتصاد من الرعوي إلى ما يعرف بالاقتصاد المعاشي. وظهور النشاط التجاري المتمثل بالأسواق الأسبوعية (سوق بهيج الذي يعتبر مركزاً هاماً للحياة الاقتصادية والقبلية في منطقة برج العرب). كما تحكم السوق بمجموعة من التقنينات العرفية والرسمية وهو يعتبر أيضاً مناسبة لممارسة كثير من النشاطات الاجتماعية المتنوعة.

وآخر المشروعات هو قيام منظمات الخدمات الحديثة التي أنشئت في منطقة البرج، وليست لدى الأهالي معرفة واضحة بوظائفها مثل: مجلس القرية، ووحدة الشؤون الاجتماعية، والعيادة البيطرية، وأجهزة الاحصاءات والتسجيلات الحيوية والمدنية والمهنية وغيرها. إضافة إلى فتح مجال التعليم عن طريق الكتاتيب وبعض المدارس الابتدائية، ثم إنشاء الجمعيات التعاونية التي لم يتعاون معها الأهالي من البدو إلا من خلال الإفادة السريعة من الخدمات التي تقدمها دون محاولة التعاون في تحقيق الأهداف البعيدة لنظام التعاون في ذاته.

إلا أن المؤلف يقدم بعض الملاحظات حول ما أنجزته التعاونيات منها:

إنها أدخلت إلى المجتمع القبلي في المنطقة تطبيقات ديمقراطية جديدة لترتبط بالدرجة الأولى بالأغلبية العددية حيث لجميع الأعضاء من الوحدات القبلية والفئات العرقية المتمايزة حقوق متساوية مثلاً في الترشيح لعضوية مجالس الإدارة.

كذلك أتاح العمل في الجمعيات التعاونية فرصة معايشة وتطبيق الإدارة البيروقراطية، ودخلت إلى المجتمع بذلك سمة جديد من سمات التحضر، فقد جرت انتخابات جمعية البرج بحضور مفتش التعاون بقطاع مؤسسة تعمير الصحاري ببرج العرب ومشرف الجمعية وممثل الاتحاد الاشتراكي وقسم الشرطة.

إضافة إلى ذلك فقد عرف المرشحون والأهالي هذه السمات الحضرية التي عملت على توطينهم في المجتمع شبه البدوي ببرج العرب.

ويختم المؤلف كتابه بعرض النص الحرفي لقانون الغواصين في الكويت، في ملحق أول، يتبعه بنصوص القانون العرفي في مجتمع أولاد علي كملحق ثانٍ.